في دوّامة مشروعَين

بقلم غسان سلامة

يفترض ان تعقد لجنة المراقبة اليوم اول اجتماعاتها في قبرص، واطروحة "لبنان اولا" ما زالت تنتقل من قمة الى اخرى، من واشنطن الى القاهرة ومن اللاذقية الى عمان. ويتساءل اللبنانيون، عن حق، ما الذي يدفع ببلدهم الى واجهة التحركات الديبلوماسية بعد سبات طويل. فهم اعتادوا، حتى الامس القريب، الانتظار الممل، انتظار ان ينبلج صبح التفاوض بين سوريا واسرائيل عن امكان اعادة فتح الملف اللبناني، وقد قيل لهم ان مسألة جنوبهم لن تتحرك قيد انملة ما دامت قضية الجولان معلقة، بينما ما انفك رئيس جمهوريتهم يردد ان لبنان سيكون "آخر العرب في توقيع الصلح مع اسرائيل".

غير ان الاسابيع الماضية راحت تزعزع هذه القناعة الصبورة اذ ادخل لبنان من حيث لا يدري في دوامة مشروعين متزامنين، غامضي المستقبل: مشروع تنفيذ "تفاهم نيسان" وموضوع "لبنان اولا". وتواترت الاسئلة المشروعة: ما الهدف من احياء لجنة المراقبة بعدما كادت تمسي طللا منسيا؟ ما الذي قلب التوقعات كي تتفتق زيارة نتنياهو الى واشنطن عن قبوله باللجنة الخماسية، عن اتفاق على آلية عملها، وعن تعيين للمندوبين اليها وصولا الى عقد اول لقاء لها هذا اليوم؟ اما السؤال الاخطر والاكثر غموضا فهو العلاقة، جدلية، تكاملية ام تصادمية كانت، بين الاتفاق المفاجىء على تنفيذ "تفاهم نيسان" والاختلاف الطنان على موضوع "لبنان اولا".

بين المشروعين نقطة التقاء واضحة: رغبة اسرائيلية بالتهدئة في الجنوب من دون اي تغيير جذري في المعطيات الاستراتيجية. وكان عدد من

– التتمة في الصفحة ١٣ –

◄ في دوّامة مشروعَين

– تتمة المنشور في الصفحة ١ –

صانعي الرأي في اسرائيل قد انطلقوا من هذه الرغبة شبه العامة هناك لاقتراح انسحاب عسكري اسرائيلي من جانب واحد معللين ذلك بالتزايد المستمر في عدد الضحايا الاسرائيليين داخل الشريط، وبهبوط المعنويات في صفوفهم (ولاسيما ان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة كانت تعترف بسيادة لبنان على "الحزام" وتؤكد استعدادها للانسحاب منه)، وبانعدام الحاجة لشريط انشىء اساسا كستار واق ضد هجمات الفلسطينيين فاصبح لاحقا عبئا على اسرائيل عندما اصبحت المقاومة لبنانية الهوية يقوم بها احيانا كثيرة اهل الجنوب انفسهم الساعون لاستعادة قراهم وحقولهم، معتمدين على روح وطنية ودينية (لا يشك الاسرائيليون في صحتها مهما ادعوا انها ارهاب) وعلى امكانات دائمة لاختراق "الحزام" بالتعاون مع بعض ساكنيه.

لكن فكرة الانسحاب من جانب واحد (وكان على رأس دعاتها الخبير يوسي هيللر) ما استطاعت ان تتحول الى سياسة، فرفضتها حكومة بيريس عشية عملية "عناقيد الغضب" ورفضتها حكومة نتنياهو فور تشكيلها. ذلك ان القيادة الاسرائيلية تعلم انها لا تستطيع ان تسحب قواتها عن طريق التفاوض لان سوريا لا مصلحة لها في حل موضوع جنوب لبنان قبل استردادها للجولان، بينما لبنان عاجز عن التفاوض منفردا. ولا يمكن اسرائيل، من ناحية اخرى، ان تنسحب من دون تفاوض ما لانها لا تريد ان تسجل على نفسها سابقة الانسحاب من ارض عربية محتلة تحت ضغط المقاومة المسلحة، ناهيك بوضع "نحو ٥٠٠٠ عائلة لبنانية تعاونت في شكل او آخر" مع الاحتلال ليست اسرائيل مستعدة ان تثقل كاهل موازنتها بها.

اذا كان الوضع القائم جنوبا لا يناسب اسرائيل، واذا كان الانسحاب من جانب واحد باهظ الكلفة السياسية، فما الحل؟ في فورة يائسة، عاد بيريس لاستعمال العصا الغليظة، فاطلق "عناقيد الغضب" قبل ان ترتد العملية عليه بعد مجزرة قانا، وسقط مع بيريس خيار ثالث، خيار القوة العسكرية. فكان لا بد ان تعود اسرائيل الى خيار التفاوض مجددا وهي تسعى اليه من خلال قناتين متوازيتين: "تفاهم نيسان" من جهة و"لبنان اولا" من اخرى.

"تفاهم نيسان" قائم على التباس مقصود: اصرار سوري لبناني على ابقائه امنيا – عسكريا ومحاولة اسرائيلية دؤوبة لجعله بابا لتفاوض سياسي اوسع. والحق يقال ان كلا من واشنطن وباريس تتفهم الموقف الاسرائيلي من "التفاهم" (وهذا ما يفسر تعيين كل منهما ديبلوماسيا على رأس وفدهما الى اللجنة الخماسية). فهما تسعيان دون شك لانجاح "التفاهم" بحيث تتمكن اللجنة من منع انفجار الوضع الجنوبي بدون سابق انذار ولكنهما لا تقفلان الباب امام تطوير متدرج في عمل اللجنة من مراقبة لوقف النار وفقا لـ"تفاهم نيسان" الى فتح موضوع الجنوب اللبناني بكل تعقيداته حين يصبح هذا التطور ممكنا. والواقع ان ابقاء هذا الاحتمال ممكنا، ولو في المقبل من الزمن ان لم يكن في الراهن منه، هو الذي اقنع نتنياهو بفائدة الانضمام لـ"تفاهم نيسان" وللقبول بتفعيله.

لكن تل ابيب ما كانت لتكتفي بهذه القناة المتواضعة، ومن هنا طرحها لفكرة "لبنان اولا" بصورة متزامنة مع قبولها بتفعيل اللجنة الخماسية. اول من عبر عن هذا المشروع جدعون رافائيل وهو ديبلوماسي اسرائيلي عريق يفهم من كتاباته انه كان من رواد "ساحة البرج" البيروتية قبل عام ١٩٤٨. واعاد صياغة الفكرة ديبلوماسي اميركي مخضرم هو ريتشارد ارميتاج الباحث عن دور ما في شؤون منطقتنا. وتلقفت حكومة نتنياهو الفكرة لانها، من وجهة نظر اسرائيل، لا تنتج لها الا الفوائد: فهي تسهم في امتحان الاستقلالية اللبنانية عن دمشق، وهي تسهم في تصوير سوريا كعقبة كأداء امام اي تقدم على المسار اللبناني، وتطمئن اولئك الاسرائيليين الذين يبحثون عن مخرج ما من "المستنقع اللبناني"، بينما هي تلمع بعض الشيء صورة نتنياهو كداعية سلام في الرأي العام الغربي المتخوف من رعونته ومن اسماء شركائه في الحكم بدءاً باريل شارون ورفائيل ايتان "بطلي" غزو ١٩٨٢.

دفعت الطبيعة الدعاوية لفكرة "لبنان اولا" كل المهتمين بحصول تقدم في المسار السوري – الاسرائيلي لرفع الصوت ضدها. ولم يكن اول منتقدي الفكرة لبنانيا او سوريا بل كان اسرائيليا اذ عبر موشيه معوز، وهو في الارجح افضل "خبير" اسرائيلي في الشؤون العربية، عن رأي مفاده ان الهدف من فكرة "لبنان اولا" هو اقفال ملف التفاوض على الجولان. ثم كرت التصريحات المعادية من الرئيس المصري الذي انتقد فصل المسارين السوري واللبناني الى نائب الرئيس السوري الذي نفى وجود الاقتراح ثم عاد فاعتبره "فخا" مرورا بوزير الخارجية الروسي بريماكوف القائل ان "كل محاولة لفصل المسارين السوري واللبناني احتمال غير ممكن حصوله". بينما زايد امين عام الجامعة العربية على الجميع مؤكدا ان "لبنان اولا" محاولة للوقيعة بين سوريا ولبنان مصيرها الفشل"، ناهيك بتصريحات المسؤولين اللبنانيين اليومية المراوحة بين ادعاء الجهل بالموضوع ونفض اليد منه والتنديد به.

لكن رفض لبنان وسوريا (وجل العرب) للفكرة، وكذلك انعدام الحماسة الاميركية لها، لا يعنيان نهاية تلويح اسرائيل بها. فالحكومة الاسرائيلية لا ترى خيرا لا في استمرار التمويل على سوريا بـ"فصل المسارين" ولا في التمويل على لبنان بامكان التفاوض مع سوريا في شأنه وفي غيابه. ولا اعتقد لحظة ان اسرائيل كانت تتوقع رد فعل ايجابيا على الفكرة من دمشق وبالتالي من بيروت. الا انها اطلقتها لزرع الارتباك، ولتغطية قبولها باللجنة الخماسية، ولابقاء الضغط على سوريا لدفعها للقبول بدور اوسع لهذه اللجنة في المستقبل. وهذا ما عبر عنه بوضوح وزير دفاع اسرائيل مردخاي عندما دعا لـ"ضغط دولي على سوريا في سبيل دفعها الى مناقشة هذا الخيار".

ويتأرجح اللبنانيون، مسؤولين ومواطنين، بين ارتياح دفين لعودة مسألة الجنوب الى واجهة الاهتمام الدولي، وارتباك معلن امام خيارين احلاهما مر. فاما انهم ينبذون الاشارات الاسرائيلية، على تعددها وتنوعها وتناقضها، فيبدون كأنهم غير مكترثين بتسريع الانسحاب الاسرائيلي، واما انهم يقبلون بمجرد البحث في الموضوع، فيجدون انفسهم في الموقع المستحيل، موقع التمييز عن دمشق. وان هم اقبلوا مجمعين على نفض اليد من المشروع، فهم يخافون ايضا ان يأخذ الغرب علما بعجزهم عن التحرك، وبقناعتهم بموقع هامشي في اللعبة الديبلوماسية الجارية، وهو موقع يكررون التعبير عن قنوطهم وتأففهم منه.

غير ان اللبنانيين لا يربطون بصورة كافية بين اصرار الدول الغربية على تحريك ملف الجنوب ودعوتها للاشتراك في الانتخابات النيابية. فالغرب يعلم ان الانتخابات النيابية اللبنانية ليست من النوع الذي يمكن اعتباره نموذجا للديموقراطية. ولكن العواصم الغربية تسعى الى تطبيع منهجي للاوضاع السياسية الداخلية في لبنان كشرط لتحريك ملف الحل في جنوبه، بحيث لا يعتبر اي طرف داخلي، ولا تقرر دمشق، أن الدفع المتدرج نحو تنشيط المسار التفاوضي في الجنوب مقدمة او وسيلة لاعادة النظر في التركيبة السياسية اللبنانية في شكلها الحالي. من هنا عمل دؤوب لطمأنة بيروت ودمشق في ما يخص الوضع الداخلي كباب لاقناعهما بمزيد من الليونة في ما يخص ملف الجنوب، وبالذات في ما يمس مهام اللجنة الخماسية.

وان تناسى اللبنانيون الرابط بين مهرجاناتهم الانتخابية ومستقبل الجنوب وعملية التسوية، فالقيمون على شؤون المنطقة لا يفوتهم ذاك الرابط اطلاقا. ففي سبيل التوصل الى حل في جنوب لبنان، يبدي اولئك القيمون استعدادا حثيثا للقطيعة مع مقاطعي الانتخابات، يعجز هؤلاء في الاجمال عن فهمه.

غسان سلامة

النهار ١٩٩٦/٨/٦